

الهدف الاول: إنهاء الفقر بجميع اشكاله في كل مكان



ما يزال الفقر بجميع أشكاله يشكل العقبة الأكبر في تحقيق الأهداف المستدامة وفي العراق بلغت نسبة السكان دون خط الفقر الوطني ٢٢,٥% بحسب تقديرات عام ٢٠١٤ ، ويسعى العراق إلى تخفيض الفقر من خلال استراتيجياته للتخفيف من الفقر التي تهدف إلى خفض نسبة الفقر بنسبة ٧٥% بنهاية ٢٠٣٠، إذ هدفت إستراتيجيته الأولى ٢٠١٨- ٢٠٢٢ إلى تخفيض الفقر بنسبة ٢٠% للفترة المذكورة، بالتركيز على ثلاث عناصر رئيسية في برامجها ونشاطاتها وهي:-

• خلق فرص توليد الدخل : خلق الوظائف والأعمال للفقراء الذي يتطلب تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

• التمكين وبناء رأس المال البشري: تمكين الفقراء من إدراك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وممارستها وتأهيلهم وبناء قدراتهم لإدماجهم بالنشاط الاقتصادي.

• الحماية الاجتماعية: تأسيس شبكة امان اجتماعي فعالة يساهم فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني. واعتماد آليات الاستهداف للوصول إلى الفقراء.

• تبنت إستراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠١٨- ٢٠٢٢ حوالي (٢٩) نشاطا ضمن خمس محصلات رئيسية اختصت في خلق دخل أعلى ومستدام من العمل، تحسين المستوى الصحي، نشر وتحسين تعليم الفقراء، سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات، حماية اجتماعية فعالة للفقراء.

• أصدرت الحكومة في عام ٢٠١٤ قانون رقم ١١ الخاص بشمول الفقراء بإعانات شبكة الحماية الاجتماعية بتبني سياسة حماية تعتمد آليات استهداف وفق منهجية دولية فضلا عن زيادة سقف الاعانة الاجتماعية للأسر الفقيرة بحسب عدد الافراد وربط المبلغ سنويا بخط الفقر ومعدلات التضخم.

• وافقت الحكومة العراقية على تأسيس صندوق اجتماعي للتنمية بدعم فني ومالي من البنك الدولي يهدف إلى المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات المحلية ودعمها وتمكينها من تحسين الحالة المعيشية والوصول إلى الخدمات سيدعم الصندوق إقامة البنى التحتية على المستوى المجتمعي وتمويل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ويتضمن برنامج الصندوق بناء القدرات لفريق الصندوق والادارات المحلية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.

• تتبنى الحكومة حاليا برنامجا لإصلاح نظام دعم البطاقة التموينية الشامل ليستهدف الفئات الفقيرة إذ بدأ بتنفيذ بيئة تجريبية لمدة ثلاثة أشهر في أحد النواحي باستخدام البطاقة الذكية وتوفير مواد التموين من قبل القطاع الخاص ليتم بعدها حجب البطاقة عن الاسر الميسورة واقتصارها على فقراء وتحويل المبلغ لتوسيع شمول الفقراء بإعانات الحماية الاجتماعية.

• العراق بصدد اقرار قانون الضمان الاجتماعي للقطاع الخاص والقطاع غير المنظم بامتيازات واجور تماثل العاملين في مؤسسات الدولة التي ستهم في تخفيض الاقبال على التوظيف في القطاع الحكومي وتشجيع العمل في القطاع الخاص والقطاع غير المنظم.

وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في إطار هذا الهدف عام ٢٠١٨، والاقتراب من تحقيقه، الا ان الظروف الاستثنائية قادت الى تآكل تلك المكاسب وتراجع الانجاز التتموي فيه جدول رقم ١.

كما ان العراق سجل تراجعاً كبيراً في مؤشر السكان تحت خط الفقر الدولي، ١,٩ دولار يومياً و٢,٣ دولار يومياً، فقد زادت نسبة السكان تحت هذا الخط نتيجة تعثر السياسات الاجتماعية التي أدت الى زيادة الهشاشة وتأخر ايجاد حل لمشكلة النازحين شكل رقم (١).

لقد جاء هذا التراجع خلال السنتين ٢٠١٩-٢٠٢٠ نتيجة التحديات التي واجهتها الدولة في معالجة مسألة الفقر والبطالة وغيرها من القضايا الاجتماعية، الأمر الذي زاد من تعقيد الأوضاع وعدم إمكانية وضع حلول تُمكن من تحقيق التقدم المنشود، وبالمقارنة ففي عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ الذي حقق العراق مستويات مقبولة بدرجة كبيرة في مؤشرات انجاز الهدف الأول، وهذا الامر يعود إلى حزمة التدابير التي تضمنتها استراتيجية التخفيف من الفقر بما في ذلك الصندوق الاجتماعي للتنمية، وتوسيع الحماية الاجتماعية. (i)

مع ذلك فقد استفاد أكثر من ٣,٣ ملايين من استجابة المجتمع المدني العراقي والمجموعات التطوعية المحلية للجائحة، بما في ذلك من خلال توزيع سلال الغذاء. فقد استخدمت مجموعات المتطوعين التي يقودها الشباب بشكل رئيس وسائل مبتكرة ونفذت أنشطة للمساعدات الإنسانية والتعويض ورفع الوعي المجتمعي وتمكنت من الوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان المحتاجين.

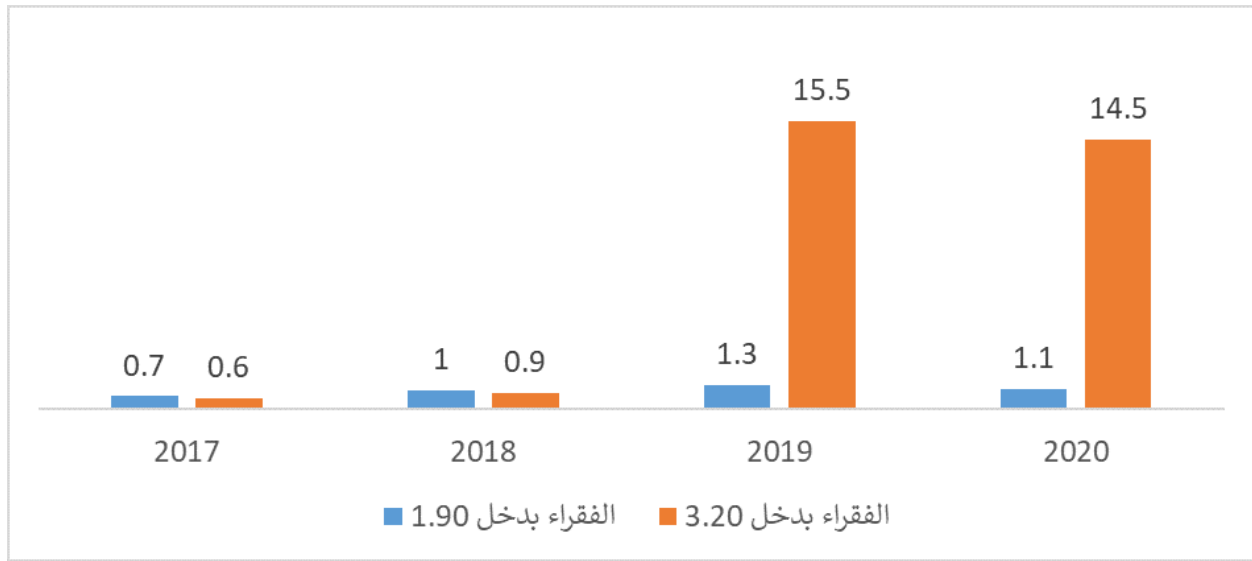
(i) Ahmed AL-YASIRI, et. al., Toward Poverty Alleviation Under COVID-19 and Oil Price Decline: Three Scenarios for Achieving SDG ١ in Iraq.

جدول (١): مؤشرات الفقر في العراق للسنوات ٢٠٠٧-٢٠٢١

السنة	(دينار) خط الفقر	نسبة الفقر (%)	عدد نسمة الفقراء ()	
صدمة القاعدة وفقدان الامن	٢٠٠٧	٧٦٨٩٦	٢٢,٤	٦,٦٤٨
	٢٠١٢	١٠٥٥٠٠	١٨,٩	٦,٤٦٥
ما قبل داعش	٢٠١٤	١٠٥٥٠٠	١٦,٠	٥,٧٦٠
صدمة داعش	٢٠١٤	١٠٥٥٠٠	٢٢,٥	٨,١٠١
	٢٠١٨	١١٠٨٨٠	٢٠,٥	٧,٣٧٠
صدمة كورونا	٢٠٢٠	١١١٠٠٠	٣١,٧	١٢,٦٨٠
سيناريو التحويلات الاجتماعية العامة الثابتة (١١٩٠ دينار/دولار)	٢٠٢٠	١١١٠٠٠	٢٦,٧	١١,١٧٠
في حالة تغيير سعر (دينار/دولار ١٤٧٠) الصرف	٢٠٢١	١١٥٠٠٠	٢٩,٦	١٢,٢٧١

المصدر: التقرير الوطني الطوعي الثاني ص ٣٨

شكل (١): نسبة السكان تحت خط الفقر الدولي في العراق (٢٠١٦-٢٠٢١)



المصدر: التقرير الطوعي الوطني الثاني ص ٣٩